التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١م

لشركة مصنع مياه سما الصحية

أولاً: نبذه مختصرة عن لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وفقاً لما نصت عليه أحكام المادة (٤٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة, وكذلك السياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعيين لجنة المراجعة للدورة الحالية (الثانية) بتاريخ ٢٠٢٥/٠١/٠١م وتتألف لجنة المراجعة للدورة الحالية من (٣) ثلاثة أعضاء وهم:

١. السيد/ أحمد عويس جابر مسعود — رئيساً
٢. السيد/ ياسر محمد السيد هاشم — عضواً
٣. السيد/ سراج عمر حسن دخن — عضواً

وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي.

ثانياً: اجتماعات لجنة المراجعة:

عقدت اللجنة أربعة (٤) اجتماعات خلال العام المالي ٢٠٢٥م، لمناقشة القوائم المالية السنوية والأولية ومتابعة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير الالتزام وإدارة المخاطر والأطراف ذات العلاقة، وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية:

التاريخ	الموضوع الرئيسي	الحضور
٢٠٢٥/٠٣/٠٢	القوائم المالية السنوية ٢٠٢٤م	جميع الأعضاء
٢٠٢٥/٠٨/١٩	القوائم المالية الأولية للنصف الأول ٢٠٢٥م	جميع الأعضاء
٢٠٢٥/١٠/١٩	متابعة الموضوعات الداخلة ضمن اختصاص اللجنة، مناقشة الجوانب المالية والرقابية.	جميع الأعضاء
٢٠٢٥/١٢/١٦	الالتزام بالأنظمة واللوائح، المخاطر المرتبطة باعمال الشركة، التحقق من وجود تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.	جميع الأعضاء

ثالثاً: مهام ومسئوليات لجنة المراجعة:

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

١- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي ٢٠٢٥م.

٢- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٥م.

٣- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام ٢٠٢٥م.

٤- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.

٥- الاجتماع منفردة مع مراجع الحسابات المستقل.

٦- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.

٧- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.

٨- دارسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣١م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة.

٩- الاشراف على مراجع الحسابات.

١٠- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.

١١- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.

١٢- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.

١٣- فضلا عن المسئوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس الإدارة وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.

١٤- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي ٢٠٢٥م.

رابعاً: نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

١- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسئولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية.

٢- يستند نظام الرقابة الداخلية إلى رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابي يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة, مع تحقيق التوازن المناسب بين التكلفة والعائد, بما يضمن تفعيل ضوابط رقابية ملائمة.

٣- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض الحد من مخاطر عدم تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية, وليس لتفاديها وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر ذات العلاقة.

٤- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

خامساً: رأي لجنة المراجعة:

استناداً إلى المادة (١/٩) من لائحة عمل لجنة المراجعة المعتمدة من الجمعية العامة، والتي تقضي بإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصاتها، وبناءً على ما قامت به اللجنة من أعمال خلال العام وما عرض عليها من تقارير المراجعة الداخلية وتقارير مراجع الحسابات الخارجي، وإيضاحات الإدارة التنفيذية فإن لجنة المراجعة ترى:

- لم يتبين للجنة وجود قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية أو في إجراءات إدارة المخاطر والالتزام وإعداد التقارير المالية خلال العام المالي.
- قامت اللجنة بمراجعة القوائم المالية السنوية والأولية ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات الخارجي، ولم يتبين للجنة ما يؤثر على سلامة عرض القوائم المالية وعدالتها.
- لم يرد إلى علم اللجنة ما يشير إلى وجود حالة عدم تأكد جوهري بشأن قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها.
- لم يرد إلى علم اللجنة ما قد يؤثر على استقلالية مراجع الحسابات الخارجي أو موضوعيته في أداء مهامه.

والله الموفق ,,,,,,

رئيس لجنة المراجعة

احمد عويس جابر مسعود